المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵎⴰⵏⵙ
Conseil national des droits de l'Homme

كلمة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

لقاء حول

"دور البرلمان في تعزيز الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان"

11 دجنبر 2019

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدة ممثلة مؤسسة وستمينيستر،

السيدات والسادة الحاضرين كل واحد باسمه وصفته،

نتابع تنظيم لقائتنا المشتركة ما بين مجلس المستشارين والمجلس الوطني لحقوق الانسان، مرة أخرى، بعقد حوار هام حول دور البرلمان لتفعيل توصيات الاستعراض الدوري الشامل والذي يشكل بالنسبة لنا مناسبة للتأكيد على الاعتزاز بالعلاقة التي

تجمعنا مع البرلمان بمجلسيه، وهي علاقة متميزة نصبو إلى تطويرها باستمرار عبر لقاءتنا الدورية للتفكير وتبادل الرؤى حول الأدوار البرلمان لحماية حقوق الانسان والنهوض بها وكما هو الحال اليوم في متابعة آلية الاستعراض الدوري الشامل.

لقاءنا، اليوم، هو تفعيل، كذلك، لمذكرة التفاهم بين مؤسستينا وتجسيدا لمبادئ بلغراد التي حددت الإطار الرسمي للعلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان والبرلمانات خلال المؤتمر الدولي المنعقد في

فبراير 2012، وخاصة المبدأ الرابع المتعلق بالتعاون بينهما فيما يخص الآليات الدولية لحقوق الإنسان من خلال تتبع مدى التزام الدولة بالمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وأود اطلاعكم ان الجمعية العمومية للمجلس الوطني صادقت في دورتها العادية في شتنبر الماضي على إحداث وحدة إدارية خاصة بالعلاقة مع البرلمان بغرفتيه اقتناعا منا بضرورة مأسسة علاقات التعاون مع السلطة التشريعية

واسمحوا لي أن أذكر بداية أنه بالرغم من الطابع السياسي لآلية الاستعراض الدوري الشامل (إذ أن الدول تقوم بافتحاص بعضها البعض)، كما تم الاتفاق عليه حين إحداثها سنة 2006، لابراز القضايا الحقوقية الكبرى في كل بلد على حدة، إلا أنها وفرت كذلك لمجموعة من الفاعلين الآخرين، سواء المؤسسات الوطنية والجمعيات والبرلمانات أرضية التفاعل معها لتحسين وضعية حقوق الإنسان في كل بلد.

ويحظى، مثل تداولنا اليوم، باهتمام على مستوى الأمم المتحدة، نظرا لاندراج العديد من التوصيات المنبثقة عن النظام الدولي لحقوق الإنسان في إطار المهام الأصيلة للبرلمان المتمثلة أساسا في التشريع ومناقشة وتقييم السياسات العمومية، حيث وجهت 50 توصية لجميع الدول في إطار الاستعراض الدوري الشامل تتطلب بالضرورة انخراط البرلمان لتفعيلها.

كما صدرت بخصوص دور البرلمان مجموعة من القرارات الأممية، كان آخرها

قرار مجلس حقوق الإنسان 29/35 لسنة 2017، والذي أقر الدور المحوري الذي تلعبه البرلمانات في ترجمة الالتزامات الدولية إلى قوانين أو سياسات عمومية على المستوى الوطني.

ويعتبر تشجيع الدول على إشراك البرلمانات في جميع مراحل الاستعراض الدوري الشامل من عناصر تعزيز التعاون بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

وتستحضرني كذلك، أشغال اللقاء المنعقد على هامش الدورة 74 للجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر الماضي حول تعزيز التزام البرلمانات بقضايا حقوق الإنسان.

السيدات والسادة،

يكتسي، إذن، دور البرلمان أهمية كبرى بالاستعراض الدوري الشامل، يتجلى أولها في المساهمة الفعلية في المشاورات التي على الحكومات إجراؤها في إطار إعداد التقارير الدورية أو نصف المرحلية، وثانيهما، في

مساءلته للحكومة عن مدى تفعيلها لهذه التوصيات المتعلقة بكافة أجيال حقوق الإنسان، المدنية منها والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا الحقوق الجديدة كتلك المتعلقة بالحق في البيئة والحق في التنمية، وثالثهما فيتعلق بدوره الحصري في التشريع من حيث السعي إلى إدماج أكبر عدد ممكن من التوصيات المقبولة في مشاريع أو مقترحات قوانين.

الحضور الكريم،

باعتباره مؤسسة وطنية دستورية، تضعها مهامها ومسؤوليتها في مفصل الكوني والوطني وفي قلب العلاقة بين الدولة والمجتمع، يعمل على ضمان حقوق الانسان وتوطيد دولة الحق والقانون، يتفاعل المجلس الوطني لحقوق الانسان بشكل منتظم مع كل الاليات التعاقدية و الاجراءات الخاصة بما فيها آلية الاستعراض الدوري الشامل، حيث ساهم في إعداد التقرير الدوري الثالث والتقرير نصف المرحلي، و

رحب بمواقفة الحكومة المغربية على التوصيات الـ 191 بمناسبة الجولة الثالثة للاستعراض لسنة 2017 .

أما بخصوص التوصيات المتعلقة بالممارسة الاتفاقية، والإطار التشريعي والمؤسسي ذات الصلة بالمساواة ومكافحة التمييز، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحريات المدنية، والترسانة الجنائية، فقد التزمنا بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان بمواصلة جهود الرصد والتقييم والتشجيع على ملائمة التشريعات

الوطنية مع المعايير الدولية، وإعداد التقارير، مستندين على الدستور والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة المغربية.

أما التوصيات المتعلقة بتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، فإننا التزمنا بمواصلة دعم كافة الفاعلين من خلال المهمة التكوينية المنوطة بمعهد الرباط ادريس بنزكري لحقوق الإنسان.

وسجلنا للأسف ان بعض التوصيات لم تحظ بتأييد الحكومة المغربية، بينما أكد

المجلس أمام مجلس حقوق الإنسان تأييده لها ومنها تلك الخاصة بإلغاء عقوبة الإعدام، تأسيسا على توصية هيئة الإنصاف والمصالحة والانضمام إلى نظام روما الأساسي، وجدد موقفه بخصوص المساواة الكاملة بين المرأة والرجل وشجع الحكومة على مواصلة وتعزيز جهودها لحماية الفئات الهشة من العنف والتمييز.

الحضور الكريم،

إن توصيات الاستعراض الدوري الشامل، تعكس تقييم الدول لبعضها حول

حقوق الانسان بالتفاعل مع تقييم المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، فهي تلعب إذن دورا أساسيا وميسرا في اشغالنا ومرجعية لملائمة التشريع الوطني، في حالة موافقة الحكومة عليها، وموجهة للاستئناس بأهدافها، خلال تداول الفاعلين غير الحكوميين والمؤسسة الوطنية والسلطة التشريعية في عملية الملائمة ما بين الوطني والاتفاقيات الدولية

إننا بالمجلس الوطني لحقوق الانسان مقتنعون ان للبرلمان مكانته بآلية

الاستعراض الدوري الشامل، والتي لن تكتمل إلا من خلال توسيع الصلاحيات، سواء على مستوى المشاركة المستقلة في مجلس حقوق الإنسان أو في علاقته مع باقي الآليات الأممية ذات الصلة من أجل التفاعل المباشر معها بما يدعم سلطته التشريعية ويعزز عملية ملائمة القوانين.

وسيمكننا نقاشنا اليوم من تقديم عناصر لتدعيم مساهمة البرلمان، ليس فقط المغربي ولكن الانخراط ضمن صيرورة اممية

تعزيز التزام البرلمانات بقضايا حقوق الإنسان.

فهنيئا لنا بهذا الحوار ونحن نحتفل بذكرى الإعلان العالمي لحقوق الانسان كمساهمة منا في تدعيم المسارات الأممية وشكرا للحضور الكريم على التزامهم ومشاركتهم

أتمنى لأشغالكم التوفيق والنجاح.